بعض الفهوم الخاطئة في المجتمع الجزائري ودورها في عزوف الشباب عن الزواج

مليكة خشمون
جامعة العربي بن مهيدي
أم البواقي

كثيرا ما يُرجع الباحثون والساسة ظاهرة عزوف الشباب عن الزواج في المجتمع الجزائري إلى عوامل اقتصادية واجتماعية...متناسين في ذلك مساهمة بعض التصوّرات والأفكار الخاطئة ودورها في تكريس الظاهرة، بل إنّ هذه الأخيرة أشد تأثيرا من تلك العوامل.

ولعل أهم هذه الأفكار تتعلق أساسا بفهم دور الفرد تجاه مشروع الأسرة ومكانة المرأة فيه في الثقافة السائدة، وبدل أن ننظر إلى أن الأسرة هي مشروع مشترك يبحث الطرفان فيه عن الاستعدادات الذهنية والاجتماعية لاحتضانه، وقدرة الطرفين على المضي فيه وإنجاحه، أصبح في نظر الزوجين نتيجة لتحصيل الزوجين –الزوج خاصّة- على مقدرات مادية واستعدادات ماليّة لاستقبال الوافد الجديد الذي لا يشكّل في الغالب في نظر هؤلاء إلا عبئا ماديا جديدا على كاهله.

إنّ التصوّر السّليم الذي يقتضيه هدي الشريعة ومنهجها يدعونا إلى أن نُرسّخ فهما سليما يقوم على بساطة المتطلبات المادية، وتيسير بلوغ الزواج، والتركيز على البحث في الاستعدادات النفسية والثقافية والإمكان الواقعي للتّوافق والانسجام بين الزوجين، وهو المعنى الذي أشارت إليه كثير من النّصوص الكريمة منها قوله –صلى الله عليه وسلم-: "إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض" (رواه الترمذي. السنن، دار الكتب العلمية، 1994.ج4 ص149).

بل إن تصور شرائح عريضة من المجتمع للدور السلبي للمرأة في بناء الأسرة ماديا ومعنويا جعلهم يُغلّبون في عاداتهم الحديث عن المرأة كمتاع وشيء يُظفر به للقادر عليه، بدل أن ينظروا ابتداء على أن الزواج عقد والتزام من الطرفين على بناء أسرة سيساهم الطرفان في بنائها والمحافظة عليها.

تركز هذه المداخلة على تسليط الضوء على حملة من الأفكار والتّصورات الخاطئة التي يحملها الفتى أو الفتاة، بل الأسرة والمجتمع بأسره حول فكرة الزواج ووظيفته في المجتمع، فتشكلت بذلك مرجعية خاطئة دفعت بالكثير من الشباب إلى الإحجام عن الزواج وعدم التفكير فيه، مما أدى إلى انتشار العزوبية والعنوسة في المجتمع الجزائري.

فعلى الرغم من كون الرابطة الزوجية من أمتن العلاقات الاجتماعية وأشدّها التي تتركز عليها المجتمعات والأمم في بنائها لما توفره من سكينة وتآزر بين أفرادها مصداقا لقوله تعالى: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون"[1]

وعلى اعتبار عقدا الزواج عقد يحمل خصوصية، فليس كغيره من العقود الأخرى، فقد رفع الله شأنه وأعلى منزلته، وعده من المواثيق الغليظة التي لا تبرم إلا بعد تفكير وترو، ولا تُحلّ إلاّ كذلك، امتثالا لقوله تعالى: "... وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذنا منكم ميثاقا غليظاً"[2].

بل إنّ التزاوج ظاهرة كونية لم يقصرها الله على بني البشر فقط، بل أودعها كل الكائنات من حيوان ونبات وجمادات[3].

غير أنّ هذه الأهمية وهذه المكانة وهذا الدور الفعال الذي يحققه الزواج للأفراد والمجتمعات والأمم على السواء لم يشفع ذلك كله لعزوف الكثير من الشباب عنه، ومنهم شباب الجزائر، ممّا أدّى إلى تفشّي ظاهرة خطيرة نجمت عنها الكثير من الآثار السّلبية، كانت سببا لانتشار سلوكيات وجرائم غريبة عن المجتمع الجزائري.

فالزّواج كما هو معلوم لم يُشرع إلاّ لتحقيق فوائد ومقاصد جليلة، إذ لا يمكن اعتباره مجرّد وسيلة لإشباع الرّغبات، وفي ذلك يقول الإمام السّرخسيّ "ليس المقصود بهذا [الزّواج] قضاء الشّهوة، وإنّما المقصود ما بينّاه من أسباب المصلحة، ولكنّ الله تعالى علّق به قضاء الشّهوة أيضا ليرغّب فيه المطيع والعاصي، المطيع للمعاني الدينيّة، والعاصي لقضاء الشّهوة"[4].

والملاحظ أنّ التّعاريف القانونيّة للزّواج ركّزت بدورها على إبراز الأهداف المختلفة له الّتي يرمي الزّواج إلى تحقيقها ممّا يجعلها تتّفق إلى حدّ كبير مع تعاريف فقهاء الإسلام له[5].

غير أنّ الأمر الّذي يستدعي الوقوف عنده والتّساؤل حوله هو: لماذا يختار الإنسان أحيانا حياة العزوبيّة على حياة الزوجية؟

وإذا غضضنا الطّرف عن مختلف العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة، بل حتّى السياسيّة الّتي تؤدّي إلى انتشار ظاهرة العنوسة فإنّه لا يخفى كذلك ما للتصوّرات والمفاهيم الخاطئة الّتي يحملها الفرد في ذهنه من دور في عزوف الشّباب عن الزّواج.

ولعلّ من أهمّها ما يأتي:

- **تغيّر وتطوّر مفهوم دور المرأة في المجتمع.**

إذا كان المجتمع لا يمكن النّهوض به إلاّ بتعاون أفراده جميعا، رجالا ونساء ، حكّاما ومحكومين، أفرادا وجماعات، انطلاقا من مبدأ التّعاون الّذي أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى: "وتعاونوا على البرّ والتّقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"[6] فإنّ هذا النّهوض لن يُكتب له النّجاح ما لم تكن هناك عناية فائقة واهتمام خاص وتكوين متوازن للعنصر البشريّ، لأنّ إصلاح هذا الأخير سيؤدّي حتما إلى إصلاح نظام العالم بدءا بإصلاح أفراده ثمّ مجموعه[7].

وإذا كانت المرأة عنصرا فعّالا في عمليّة البناء الّذي يقتضي تنشأتها تنشئة سليمة قائمة على أساس درايتها الكبيرة ومعرفتها الواسعة بحسن تسييرها لتلك المؤسّسة الصّغيرة، وهي الأسرة، فإنّ ذلك كلّه يستلزم أن تُربّى البنت على كيفيّة تربية الأبناء ومعاملة الزّوج، فكانت الأسر تحرص كلّ الحرص على تأهيل المرأة لأداء دور أساسيّ في المجتمع، بأن تكون زوجة صالحة، ثمّ أما حنونا.

أي أنّ وظيفتها الأساسيّة في المجتمع الّذي تعيش فيه لا تخرج عن حيّز معلوم سلفا، وهو القيام بدور الزّوجة والأم بعيدا عن أيّ انشغال آخر يحيد بها عن هذه المهمّة، ذلك لأنّ إشعار زوجها وأبنائها بالرّاحة والسّكينة والسّعادة لا يمكن تحصيله إلاّ بالقرار في البيت[8].أي المكوث فيه و التفرغ لشؤونه فلا تبارحه إلا للضرورة[9] والحقيقة أن مصطلح الضرورة قد تغير مفهومه بحكم التطور وتغير متطلبات الحياة فخروج المرأة اليوم لاقتناء متطلبات لنفسها وأولادها يُعدّ من الضّروريّات بخلاف الأمر في السّابق.

والمتمعّن في الدّور المنوط بالمرأة اليوم يجده قد تغيّر عمّا كان عليه سابقا بتطوّر المجتمعات، فالمرأة اليوم تؤهّلها الأسرة والمؤسّسات المختلفة لأجل المشاركة في بناء المجتمع والمساهمة في تنميته من خلال شغلها لوظائف مساوية تقريبا لوظائف الرّجل فيه.

فصار تعليم الفتاة اليوم وعملها من المحصّلات الأساسيّة الّتي تسعى في تحقيقها قبل التّفكير في الزّواج، ممّا يجعل هذا الأخير لا يحتلّ مكتنة أولى في سلم أولوياتها، بخلاف الأمر في السّابق، فتأخذها السّنين، فتتأخر عن الزّواج لتضيف بذلك رقما آخرا في عدد العوانس.

والحقيقة أنّ هذا التّضارب لوظيفة المرأة في المجتمع بين الحاضر والماضي يعود إلى نظرة قاصرة تختصر وظيفتها في شيء واحد وهو الإنجاب والتربية، دون أن يُنظر إلى إمكاناتها وقدراتها وكيفية استثمار ذلك والاستفادة منه في المجتمع، لأتّ العبرة ليست بمقدار وكميّة الوقت الّذي تمكثه المرأة في بيتها أو خارجه، وإنّما بنوع وكيفيّة توزيع واستثمار ذلك الوقت.

- **انتشار مفهوم الفردانية وتحقيق الذّات:**

إذا كان لتطوّر مهمّة المرأة في المجتمع الأثر في تكريس ظاهرة العنوسة، فإن انتشار ما يُسمّى بتحقيق الّذات وإثباتها لا يقلّ مساهمة عن ذلك، وهذا المسمى (تحقيق الذّات) في حقيقته نابع من فكرة ندّيّة المرأة للرّجل، ممّا يدفعها إلى التّفكير والحرص على تقلّد مختلف الوظائف والمهام الّتي يقوم بها بحجّة إثبات ذاتها وأنّها لا تقلّ منزلة وشأنا عنه، وهذا بطبيعة الحال يجعلها تحرص كلّ الحرص على إكمال تعليمها في مختلف المراحل، ثمّ الانطلاق في رحلة البحث عن عمل، بل قد يصل بها الطّموح إلى التّفكير في اقتناء سيارة ثمّ شراء منزل باسمها... وما إن تستفيق من ذلك كلّه، وما إن تكمل مشوارها النّدّيّ وتحصل مكتسباتها الفرديّة حتّى تجد قطار الزّواج قد سار بعرباته المختلفة دون أن يتوقّف لها عند محطّة الانتظار المتأخّر، فتقع في شبك العنوسة.

وكان بإمكانها أن توازن بين تلك المحصّلات وتقنع باليسير منها، لأنّ اللّهث وراء متاع

الدّنيا سيخلف صاحبه عن ركب قطار الحياة وليس الزّواج فقط، ذلك أنّ الطّمع في الزّيادة فطرة كامنة في الإنسان ولا دواء له سوى القناعة، الّتي قال بشأنها الإمام علي رضي الله عنه[10]

أفادتني القناعة كلّ عزّ وهل عزّ أعزّ من القناعة

فصيّرها لنفسك رأس مال وصيّر بعدها التّقوى بضاعة

تحرز ربحا وتغنى عن بخيل وتنعم بالجنان بصبر ساعة

- **علاقة الصّداقة المطلقة بين الجنسين:**

إنّ تراجع منظومة القيم والأخلاق لدى شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري نتيجة عوامل كثيرة، منها التأثّر بالآخر والتّقليد للغير، أدّى ذلك إلى التحرّر من الكثير من الضّوابط الشّرعيّة الّتي تنظّم دائرة تحرّك الإنسان وترسم له كيفيّة إنشاء مختلف العلاقات الاجتماعيّة، وتبيّن له ضوابطها، ممّا نشأ عنه ظهور ما يعرف بالصّداقة بين الجنسين دون قيد كبديل للعلاقات الشّرعيّة الأخرى ومنها علاقة الزّواج.

فالشّاب الّذي ينشأ في كنف أسرة يتعامل في ظلّها مع كلّ من تربطه بها علاقة دون قيد أو ضابط يحجزه، فيحدّث ابنة همّه مثلا في كلّ شيء ويجالسها في كلّ حين وكيفما شاء، بل يفعل ذات الأمر مع بنات جيرانه وفي المدرسة والجامعة مع زميلاته، فتتوطّد بذلك علاقة الصّداقة لتحلّ محلّ علاقة الزّواج، عندها سيحرص الشّابّ على الاستمرار في تلك العلاقة لسبب بسيط، أنّها تمكّنه من إشباع رغباته المختلفة دون أن يكلّفه ذلك تحمّل المسؤوليّة (مسؤوليّة الإنفاق، مسؤوليّة الرّعاية،...)، فيستغني بتلك العلاقة عن التّفكير في الزّواج ما دامت هناك سبل بديلة تمكّنه من تحقيقي بعض ما يهدف إليه الزّواج من أنس ومودّة، بل حتّى إشباعا لشهوته الجنسيّة في بعض الأحيان، فيؤثر حينها حياة العزوبيّة المزيّفة فتنتشر العنوسة.

وما يُؤسف له أنّ الكثير من أبنائنا وبناتنا اليوم يعيشون في كنف هذه الصّداقة المزعومة، فكان لسوء تربية الأولياء لأبنائهم على القيم الإسلاميّة الصّحيحة بالغ الأثر في ذلك ناهيك عن الاستخدام السيئ لوسائل تكنولوجيا الاتّصال كالهاتف النّقّال[11]، الاتّصال عبر مواقع الأنترنت... فكلّها وسائل يعسر مراقبتها ما لم ينشأ الشّاب على الخوف من الله واستحضار مراقبته له في كلّ حين ووقت، فلا يجرؤ على ارتكاب المحرّم حتّى وإن كان وحيدا، فيبلغ بذلك درجة الإحسان الّذي قال بشأنه المصطفى –صلى الله عليه وسلم- للسّائل عنه: "أن تعبد الله كأنّك تراه فإن لم تكن تراه فإنّه يراك" [12].

- **اعتبار الزّواج قيدا يفرض على الحرّيّة الشّخصيّة:**

المعروف أنّ الإنسان ذكرا كان أو أنثى جُبل على الحرّيّة، هذه الأخيرة المرتبطة بكرامة الإنسان ومكانته بين سائر المخلوقات، فبإهدارها تهدر كرامته وبانتقاصها تُذلّ إنسانيّته، هذه

الحقيقة الكونيّة الّتي أكّد عليه القرآن في قوله تعالى: "ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البرّ والبحر ورزقناهم من الطّيّبات وفضّلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا"[13]، فجعل بذلك البرّ والبحر رحابا واسعا لتمارس فيه تلك الحرّيّة وفق ضوابط الشّرع وأحكامه.

غير أنّ هذا الشّعور قد يتضاءل ويخفت نورُه عندما يُساء فهم معاني تلك الحرّيّة أو يخطئ الإنسان في رسم حدودها ومعالمها.

فعندما يعتقد الشّابّ مثلا أنّ حرّيّته تعني أن يفعل ما شاء ووقت ما يريد ومع من يرغب دون ضابط أو قيد ودون أن يرقب أيّ نتائج لذلك، فإنّه في تلك الحالة يرى في الزّواج والارتباط بالطّرف الآخر قيدا يعيقه على ممارسة تلك الحرّيّة، فيؤثر الفرار منه، ويختار حياة العزوبيّة المقنّعة لينطلق في رحابها بعيدا عن المساءلة وتحمّل المسؤولية، هذه الحرّيّة الّتي "تتشابك مع بقيّة حقوق الإنسان في الاستقلال... والاستقرار وتحرّر الفكر، وتنمية العقل، وتنوّر الرّأي، وإثبات الذّات..." [14].

والحقيقة أنّ الإقرار بحرّيّة الزوجين في حياتهما الخاصّة لا يعني إطلاق العنان لهذه الحرّيّة إلى حدّ التخلّي عن الإلتزامات الزّوجيّة، فحرّيّة الحياة الخاصّة بينهما من حرّيّة اختيار العلاقات وحرّيّة المراسلة... تحاط بمجموعة من القيود يمليها واجب الإخلاص والمودّة والتّعاون والأمانة بينهما، وكلّ ذلك يدخل في إطار المعاشرة الحسنة بينهما في ظلّ الاحترام المتبادل بينهما. لكنّه وفي غياب هذا الفهم المعتدل والإفراط في التّعامل مع الحرّيّة والخطأ في تقديرها فإنّ كلّ طرف يرى في الزّواج قيدا تُغلّ بها تلك الحرّيّة وتحدّ من دائرة ممارستها فيختار حينها عدم الزّواج فتظهر العنوسة في المجتمع.

- **اختصار دور الزّواج في الوظيفة البيولوجيّة:**

الزّواج الّذي عبّر القرآن عنه بالميثاق الغليظ وركّزت النّصوص الشّرعيّة والاجتهادات الفقهيّة في الكثير من الأحيان على إبراز مقاصده الرّوحيّة وأهدافه المعنويّة باعتباره أنس وسكينة وتزاوج بين الأنفس والمشاعر قبل الأجساد، قد تراجعت الكثير من هذه المعاني لدى الكثير من النّاس، فصار ينظر إليه على أنّ مجرّد عقد ماليّ في الكثير من الأحيان يلتزم بموجبه كلّ طرف بتقديم خدمات ماديّة ملموسة للطّرف الآخر، فالزّوج ملزم بالإنفاق[15] على زوجته وأبنائه، والزّوجة مطالبة بإعداد الطّعام والشّراب والتنظيف والغسيل[16]...

فبتحديد هذه المهام التّقليديّة والرّوتينيّة يكون كلّ طرف قد وضع نفسه في قالب يعسر عليه الخروج منه، وهو قالب ماديّ مثقل للإنسان، فاختصرت بذلك معاني الزّواج في توفير المأكل والمشرب والملبس والتّنظيف، ناهيك عن إشباع رغبة كلّ طرف، فتمحورت بذلك وظيفة الأسرة في مدى قدرتها على أداء وظيفتها البيولوجيّة، هذه الأخيرة الّتي تشترك فيها مختلف الكائنات الأخرى حتى الحيوان.

ولعلّ ما يؤكّد هذه النّظرة القاصرة أنّ العائلات والأسر اليوم في غالب الأحيان تحرص وتفنى في التّحضير للعرس لكنّها لا تحضّر للزّواج وفرق بين الاثنين، فالتّحضير للأوّل

(العرس) يقتضي أن يتوفّر كلّ طرف على رصيد ماليّ يمكّنه من اقتناء كلّ مستلزمات العرس، حتّى وإن أدّى ذلك إلى إفناء ماديّ للأسرة بأكملها، وكم من العائلات ظلّت مدينة زمنا وذاقت الفقر والحاجة بسبب مغالاة الأولياء في المهور ومطالبتهم بالتّأثيث الكامل لبيوت بناتهم المقبلات على الزّواج.

أمّا التّحضير للثّاني (الزّواج) فيركز على مدى الاستعداد النّفسيّ والانسجام مع الآخر تحقيقا للمودّة الّتي قصدها القرآن ومدى قدرة كلّ طرف على تحمّل أعباء المسؤولية، ليس الأعباء الماديّة فقط، بل قبلها مدى قابليّة كل طرف للتّحاور مع الآخر والتّفاهم معه والتّجاوز عن أخطائه، ثم قدرته وتهيئته لتربية الأولاد وتنشئتهم تنشئة سليمة قائمة على الحبّ والتّحاور، بعيدا عن العنف والتّسيّب، وهذه ولا شكّ من أشقّ المهام وأعسرها.

وعليه فالشّاب الّذي أصبح ينظر إلى الزّواج على أنّه مجرد تكليف مادي يثقل كاهله بالمتطلبّات الماديّة من مهر مبالغ فيه وتأثيث كامل للبيت، ثمّ إنفاق مستمر على الزّوجة والأولاد، يرى فيه عبئا يجب التحلّل منه بشتّى الطّرق، فكلما فكّر فيه تذكّر ذلك كلّه فاختار الابتعاد والنفور، بل عمل على نشر تلك الثّقافة في وسط الشباب، فتكثر العزوبة بينهم وتنتشر العنوسة بين الشّابات ممّا تتفشّى عنه كثير من المشاكل الاجتماعيّة والأخلاقيّة فيتصدّع بناء المجتمع بأسره.

بناء على ما سبق يمكن القول أن انتشار ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائريّ لا يمكن ربطها فقط بمختلف العوامل الاجتماعية والاقتصاديّة والمؤديّة إليها –وإن كان لها دور في ذلك- بل يجب ألا نغفل عمّا يحمل الفرد من تصوّرات ومفاهيم خاطئة حول الزّواج، هذه الأخيرة الّتي تحوّلت مع مرور الزّمن إلى مسلّمات راسخة يعسر التّخلّص منها.

وعليه، فالتّمكين لتلاشي ظاهرة العنوسة في المجتمع يكون من وسائله الفعّالة محاصرة ومحاربة تلك الأفكار في الأذهان أوّلا، وتصحيحها وفق أحكام الشّرع وضوابطه قبل أن تترجم إلى سلوكات يمارسها الأشخاص في حياتهم، فيكرّسون بذلك ظاهرة العنوسة من حيث لا يدرون لأنّهم المنتجون الحقيقيّون لها.

[1] سورة الرّوم الآية 21.
2سورة النّساء الآية 21.
3من ذلك اتحاد موجات سالبة وأخرى موجبة في الشحنات الكهربائيّة.
4السرخسي شمس الدّين. المبسوط. دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 2، ج4 ص194.
5نصر سلمان، سعاد سطحي. أحكام الخطبة والزّواج في الشّريعة الإسلاميّة مقارنة مع قانون الأسرة، دار السلام ص10.
6 سورة المائدة الآية 2.
7 الطاهر بن عاشور. أصول النّظام الاجتماعي في الإسلام. الشركة التّونسيّة للتوزيع، 1979م. ص103.
8 جبر محمد فضيلات. بناء الأسرة المسلمة على ضوء الفقه والقانون. دار الشهاب، باتنة، الجزائر. ص235.

9 من تلك الضّرورة الخروج لسؤال أهل العلم إن كان الزّوج جاهلا، أو الخروج من البيت خشية سقوطه واحتراقه (أنظر: جبر الفضيلات. نفس المرجع. ص239) والحقيقة أن هذا الكلام لا يسلم به على إطلاقه لأنّ الضرورات التي تدفع المرأة اليوم للخروج كثيرة جدا.
10 ديوان الإمام علي بن أبي طالب. تحقيق سالم شمس الدّين. المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، لبنان، ط 1، 1429 هـ - 2008م. ص105.
11 كثيرا ما تطلعنا وسائل الإعلام المختلفة عن دور هذه التكنولوجيّات في إنشاء تلك العلاقات ومساهمتها في ارتكاب الجرائم.
12 رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي –صلى الله عليه وسلم- الإحسان. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.ج1 ص157.
13 سورة الإسراء الآية 70.
14 عمار عبد الواحد عمار الدّاودي. العلاقات بين الزوجين جدلية التقليد والتجديد في القانونين التّونسي والمقارن، مركز النّشر الجامعي، تونس، 2007. ص525-526.
15 بل حتى مفهوم النفقة الزّوجيّة تطوّر اليوم ليجعل المرأة الموظفة مطالبة بالإنفاق على الأسرة.
16 إلا أنّ هذه الوظيفة لم تعد اليوم الوظيفة الأساسيّة فقط للمرأة، فالمستوى الثّقافي والعلمي الّذي تتوفر عليه يجعلها مطالبة بتولي المسؤوليّة المادّية والمعنويّة للأسرة نتيجة تطوّر الوظائف بتطوّر المجتمع